

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة-2-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

• ملتقى الجماعات المحلية والمجالس المنتخبة.

• التخصص: جماعات محلية وادارة عامة.

• السنة: الاولى ماستر.

تمهيد

يصعب علينا ان نتصور كيف نستطيع ان نحيا دون ان نلجأ الى استخدام نوع من انواع النيابة، اي نجعل شخصاً يحل محلنا ويمثل افكارنا وتطلعاتنا، وهذا ما يقودنا الى اهمية التمثيل السياسي والذي يعد نظاماً جوهرياً واسباسياً تتساب فيه مياه الفكر والنقاش الاجتماعي الى عجلات الماكنة السياسية فتدير هذه العجلات وتحركها. ان علم السياسة والحكم من اقدم مظاهر النشاط الاجتماعي واكثرها شيوعاً لذلك امعن النظر ذوو العقول الجبارة في طبيعة هذه الظاهرة واحتمالاتها وقدموا لنا ثروة طائلة في تأملاتهم وافكارهم التي تؤدي بالنهاية الى تحقيق مستوى اسمرى وارقى في العيش، خاصة وأن التعامل مع المتغيرات التي تحدث على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي يتطلب ضرورة إحداث تغييرات جذرية في أسلوب الإدارة في المجالس المحلية ودور الاحزاب في تنميتها، وهذا يستلزم تبنى مفهوم حديث لرسم السياسات العامة وبما يتلاءم والتغيرات التي يمر بها البلد. كون المفهوم التقليدي لم يعد قادراً على التعامل مع التطورات الحديثة. ويتناول هذا الملتقى المحاور الآتية:-

أولاً/ السياسة العامة:

السياسة هي مجموعة الظواهر والحركات التي تنظم علاقات الافراد بالدولة، وبذلك تعرف الظاهرة السياسية بانها الممارسات الفعلية لمسؤولية عامة رسمية او غير رسمية تنبثق من صميم حياة الجماعة ،والفقرات الاتية تبين مفهوم السياسة العامة ومدلولها وابعادها:-

1- جوهر فكرة السياسة العامة:

السياسة العامة هي ما تقوم به الحكومة او ما تعتزم القيام به لحل مشكلة عامة تواجه المجتمع بهدف توفير الحاجات المطلوبة التي ينشدها المجتمع، فهي جهد منظم يهدف الى تحليل وفهم وتقييم الكيفية التي تمارس بها الحكومة دورها لخدمة المجتمع ورعاية مصالحه من ناحية ، وتحسين مستوى كفاءة الاداء الحكومي من جهة اخرى، وتعرف كذلك بانها الافعال الحكومية ذات الطابع القسري من اجل تحقيق اهداف معينة، (منوفي،283،1987)، وسوف نوضح لاحقاً مفهوم الحكومة والادوار التي تؤديها.

ويرى الموند ان السياسة العامة تعني الادارة العامة للنظام السياسي في البيئة وكل ما يتعلق باستخدام سلطة الدولة لتلبية حاجات ومطالب المجتمع .(الموند،1988، 187)

كما يرى ان جوهر وجود السياسة العامة هو وجود مشكلة او مطلب يحتاج الى حلول، وان تتسم المشكلة بالعمومية والشمول، وان يتم قبولها من قبل واضعي السياسة، وان يتطلب حلها جهداً كبيراً ، وتؤثر في المدى البعيد ،وعند وضع السياسة العامة تطرح بدائل عدة ويتم اختيار البديل الافضل من بينها، ويتطلب ذلك توضيح لمتعلقات المشكلة كافة من البحث والتوثيق ليتم اختيار البديل الافضل او المناسب لحلها، وتساعد الخارطة المعرفية او المعلوماتية او الذهنية في اختيار ذلك البديل كونها تمثل الخبرة والمعرفة لأبعاد المشكلة.

2- أبعاد السياسة العامة:

إن لكل سياسة عامة أبعاداً تركب وحدتها، فالبعد السياسي أساسي، وهو لا ينفصل على البعد الاجتماعي، لأن السياسة مهما تعقدت فهي موجهة للجمهور وخدمة مصالحه العامة، والبعد المالي والاقتصادي يعد ضرورياً لتتري السياسات العامة النور فإن هذه الأبعاد ترتبط فيما بينها لتشكل أبعاد السياسة العامة، وهي على النحو الآتي:-

أ/ البعد السياسي:

يتمثل البعد السياسي في السياسة العامة في كون هذه الأخيرة نتاج قرار إرادة سياسية، سواء أعبرت عن قرار اتخذه فرد أم مجموعة من الأفراد، ويثار هنا نقاش حول موضوع الشرعية، فما الذي يجعل سياسة ما تتوافق مع المعتقدات التي يؤمن بها الشعب؟ مما يجعل السياسة مقبولة، في حين أن السياسات التي تمس نظم معتقداته تلقى مقاومة ورفض، وهذا ما يهدد فشل مقرري السياسة في تحقيق الأهداف المتوخاة منها والبعد السياسي من الأبعاد الضرورية لفهم كل سياسة عامة، فهذا البعد هو الذي يعطي معنى للأرقام والإحصائيات، وكذا للوسائل المادية والسيولات المالية المستعملة في كل سياسة عامة.

ب- البعد الاجتماعي:

كيف ما كانت طبيعة كل سياسة عامة فإن هذه الأخيرة تهدف من بين ما تهدف إليه توزيع الموارد المعبأة في المجتمع، وتكمن هنا الوظيفة التوزيعية للسياسة العامة والبعد الاجتماعي لها.

فالثروة والسلع والخدمات وكل الموارد المادية تشكل نقطة التقاء المصالح بين مجموعة من الفاعلين والفئات الاجتماعية، والسياسة العامة التي تسنها الحكومة باسم الصالح العام تهدف إلى توزيع هذه الموارد على مختلف الشرائح الاجتماعية.

مع الإشارة إلى دور مجموعات الضغط سواء كانت كبيرة كالتنقابات أو محدودة الأعضاء كمنظمات أرباب العمل. وهذه المجموعات تتقاطع مصالحها، ومن المفروض نظرياً أن تقوم

الدولة بالتحكيم السياسي بين مختلف هذه المصالح عبر تبني بعضها وتحسين بعضها إلى ظروف أفضل، رغم أن العرف السياسي يؤكد أن الأحزاب السياسية التي تقود الحكومة سواء أكانت يسارا أو يمينا تمثل مصالح فئوية واجتماعية حقيقية تدافع عنها وتترجمها السياسات العامة المتبعة، فسياسة دعم الموارد الأولية الأكثر استهلاكاً تعبر عن دعم الفئات الاجتماعية الأكثر فقراً، وتقديم المعونات للفلاحين يترجم الامتداد الاجتماعي للحكومة.

ج- البعد الاقتصادي والمالي:

إن المال هو الوقود الحقيقي لكل سياسة عامة، فالتنفيذ المادي لكل سياسة عامة يتوقف على ما يرصد من موارد مالية تهدف إلى إنجاز وتنفيذ هذه السياسة، وكثيراً ما تبرر الحكومات عجزها عن مواجهة المشاكل التي تعترض تطبيق برامجها بنقص الاعتمادات المالية، ومن ثم عدم توفرها على الوسائل التي توصل إلى تحقيق أهدافها. إلا أن الحكومة تأخذ مواردها من المجتمع بمختلف أنظمة التضريب وتعود مرة أخرى لتوزيعها بتنفيذ مختلف السياسات العامة القطاعية التي تشرف عليها، فإن البعد المالي يرتبط بسياسة تعبئة الموارد التي تتبعها الحكومة والأجهزة العامة التابعة لها. وكل سياسة عامة لا تتوفر على الوسائل المالية والاقتصادية لإنجاحها تعد سياسة من دون مفعول يذكر، ويعبر عن ضعف الإرادة السياسية للحكومة. وتوفير الموارد المالية لبعض البرامج الحكومية بشكل مستمر أو استثنائي يترجم الاهتمام الحكومي بالقطاع المستهدف الذي توليه الحكومة العناية المطلوبة.

إن أي بناء أو تحليل للسياسات العامة لابد ان ينظر الى هذه الأبعاد الثلاثة بعين الاعتبار، فالسياسي والاجتماعي والمالي ما هو إلا ترجمة متوازنة للسياسة العامة التي يحددها جيمس أندرسون في "منهج عمل قصدي أو هادف يتبعه فاعل أو أكثر في التعامل مع مشكلة ما (بن بلا، 2012، 14) .

3- صانعو السياسة العامة:

- الحكومة Government :

الحكومة هي في سفينة الدولة بمثابة الريان وفي جسمها بمثابة الروح ، فهي تدير شؤون الدولة العامة، وتتنظر في حاجات الشعب وتطلعاته، وتعمل على تحقيقها ،وهي اكثر المعاني شيوعاً، والحكومة بمعنى السلطة التنفيذية كونها اكثر اتصالاً واحتكاكاً بالشعب لكي تحقق الواقع المادي الملموس لكل من القانون والاحكام القضائية، وقد اطلق (جان جاك روسو) هذا المعنى على الحكومة كونه يرى أن السيادة الشعبية تنحصر وظيفتها في سن القوانين عن طريق البرلمان فقط، اما الحكم والتنفيذ وادارة شؤون الدولة فهو من اختصاص السلطة التنفيذية فهي الحكومة الحقيقية التي تعود الافراد اطلاق مصطلح الحكومة عليها (الجمال،1956، 169)، وهي اللاعب المركزي والرئيس في صنع السياسة العامة، الى جانب الجهات الاخرى المساهمة في صنع السياسات العامة وهي (السلطة التشريعية، والاجهزة الادارية، والقضاء، وجماعات الضغط، والاحزاب، والرأي العام) (ترابط، 2011، 12)

وللحكومة الدور المهم في سن القوانين واللوائح ومحاولة تطبيقها، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين، وكذلك تحت الحكومات على المنافسة لكي تبقى هي الافضل، وتعمل الحكومة جاهدة لكي تحقق الاستقرار الاقتصادي وحل الازمات، وعلى الحكومة عند وضع السياسات العامة ان تراعي الظروف البيئية التي تحيط بها ،كونها تحدد وتفيد متخذي القرار والمتمثلة بالعديد من العوامل الخارجية والداخلية منها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمواقع الجغرافية والبيئة الثقافية والتي تعد اهم العوامل المؤثرة في رسم السياسات العامة كونها تعكس ثقافات المجتمع وقيمه ومعتقداته والتي تنظم العلاقة بين المواطن والحكومة.(عبد القوي، 1989، 89)

وعلى صعيد المنظمات الحكومية (الجهاز الاداري) فالاعتقاد السائد ان القادة السياسيين هم الذين يحددون اهداف المنظمات العامة، وما على الاداريين والافراد العاملين سوى التنفيذ،

ولكن التوسع في نشاطات الدولة وتغيير حاجات الناس ادى الى زيادة التعقيد في المكونات والمستويات الادارية بالشكل الذي جعل ادارتها يتطلب المزيد من المهنية والتخصص والمرونة واللامركزية والتنفيذ غير المباشر مما يدعو الى الاخذ بأراء الاداريين المختصين وجماعات المصالح وارئ الجمهور قبل اتخاذ اي قرار بمعنى ان تساهم كل الاطراف لرسم السياسة العامة. (Daft,2004,150).

وان التنفيذ غير المباشر يعني قيام احدى الجهات غير الحكومية بتنفيذ السياسات العامة كالأفراد والقطاع الخاص والجمعيات التعاونية و الخيرية والقطاع المختلط، او ان تتولى تنفيذها اجهزة الادارة المحلية للمحافظات، التي تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة التي تمكنها من العمل ضمن نطاق الرقعة الجغرافية (المحافظة، الاقليم) التي تقع في نطاق مسؤوليتها. فمركز المحافظات او الولايات والادارات الاخرى التابعة لها، تدخل ضمن هذا النوع من التنفيذ. (جواد وعبد، 2006، 87)

ولا يخفى علينا دور المجالس المحلية في تنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات بما يتلاءم مع سياسة الدولة العامة والدستور، وستناول موضوع المجالس المحلية وعلى النحو الاتي:-

ثانيا/ مفهوم المجالس المحلية:

المجلس المحلي "هو الصيغة المثلى لأشراك المواطنين أو ممثليهم في إدارة الشؤون العامة والمحلية"، وبذلك فهو تكريس لمبدأ اللامركزية الإقليمية وأهمية نظام الحكم المحلي تتجسد في شعور المواطنين بالمشاركة الفعلية في شؤون الحكم في نطاق محلي يؤثر تأثيراً مباشراً في المجتمع الذي يعيشون فيه . يتكون المجلس المحلي من عدد من الاعضاء فضلاً عن رئيسه ويختلف عددهم من دولة الى اخرى ومهامه هي رسم السياسات العامة للمنطقة المحلية وإصدار القرارات والأشرف على تنفيذها، وتجمع انظمة الإدارة المحلية في الدول المختلفة على وجود نوعين من الأعضاء في المجالس المحلية هم الأعضاء المنتخبون

بواسطة سكان الوحدة الإدارية (المحلية) الذين يحق لهم ممارسة الانتخاب والأعضاء المعنيين والتي تختلف طرق تعيينهم من دولة الى أخرى.

ويتعين تحديد العدد لأعضاء المجلس المحلي حسب حجم الوحدة الإدارية وعدد الأقليات الموجودة في الوحدة ومستوى التقدم الحضاري.

- مدة العضوية : تختلف من دولة الى أخرى ومن مستوى محلي الى آخر ضمن الدولة وتختلف الآراء لتحديد المدة (قصيرة أم طويلة) بحسب فائدتها حيث أن قصر المدة يؤدي إلى عدم الاستقرار وتداخل المسؤولية وقلة الخبرة لذلك فإن المدة المفضلة للعضوية لا تقل عن (3-4) سنوات .

- الشروط المطلوبة في عضو المجلس المحلي : أن يكون ذا سمعة حسنة وسلوك جيد ويعبر عن آمال السكان وطموحاتهم بصيف الإدراك وبعيد الأفق ويحسن المعاملة وحسن المظهر فضلاً عن شروط العمر والجنسية والمؤهل العلمي والخبرة والجدارة .

- رئيس المجلس : يعد القائد الإداري للمجلس وفي الوقت نفسه يمارس دوراً مهماً في رسم السياسات المحلية وإدارة البرامج التي تضمن تنفيذ هذه السياسات ويجب أن يتمتع بالمهارة المعلوماتية، ومهارة اتخاذ القرارات، ومهارة فكرية وعقلية، ومهارة فنية وإدارية ويتم تعيينه إما عن طريق السلطة المركزية أو الانتخاب المباشر من قبل سكان المنطقة المحلية.

- موظفو الخدمة المحلية: هم الموظفون الذين يعملون لتنفيذ قرارات المجلس المحلي وتقديم الخدمات المحلية لجمهور المواطنين ويجب وضع نظم كفؤة لجذب العناصر الجيدة للعمل في المجلس المحلي.

ثالثاً/ مفهوم التنمية المحلية:

لقد كانت هيئة الأمم المتحدة أول من درس فكرة "التنمية المحلية" أو ما يسمى أيضا بـ "تنمية المجتمع" سنة (1950)، حيث ازداد الاهتمام بهذه الفكرة بشكل خاص، بعد تزايد انضمام الدول المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا إلى الأمم المتحدة والتي كانت تلح دائما في طلب العون لمواجهة مشكلاتها المحلية، مما أدى أن يتخصص قسم في دائرة الشؤون الاجتماعية، بسكرتارية الأمم المتحدة في مسائل تنمية المجتمعات المحلية، حيث أصدر هذا القسم بعد ذلك سنة (1955)، تقريرا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في موضوع "التقدم الاجتماعي عن طريق تنمية المجتمع"، تمخض عنه اتخاذ هذا المجلس لقرار في شهر ماي من نفس السنة، باعتبار منهج تنمية المجتمع المحلي وسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية والمتخلفة وواصلت الأمم المتحدة منذ ذلك الحين نشاطها في هذه البلدان محاولة إخراج مجتمعاتها المحلية من دائرة التخلف.

عرفت هيئة الأمم المتحدة سنة 1956 "التنمية المحلية" أو "تنمية المجتمع" على أنها: "مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد".

ويتضح من هذا التعريف أن عملية التنمية أيًا كانت صورتها اجتماعية أو اقتصادية... يجب أن تقوم على مساهمة الأفراد المحليين بأنشطتهم الجماعية والفردية لتحسين ظروفهم المعيشية وذلك مع الاعتماد على الخدمات الفنية والمادية التي تقدمها الحكومات والهيئات الدولية، فالعمل الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المحلية، يتطلب تحقيق مشاركة

الأفراد المحليين مع الاعتماد قدر الإمكان على الموارد المحلية والجهود الذاتية، التي يجب أن تتسق وتوحد مع الجهود الحكومية في إطار التنمية الوطنية الشاملة.

تعد التنمية المحلية نظاما فرعيا في نظام التنمية الشاملة، التي تعتبر عملية مجتمعية شاملة ومتكاملة تمس كل أبعاد ومستويات المجتمع وقد أدى هذا الترابط العضوي بين التنمية الشاملة والتنمية المحلية، إلى ضرورة أن يعكس مفهوم هذه الأخيرة الخصائص والأبعاد الأساسية لمفهوم التنمية الشاملة ولكن على المستوى المحلي، فالتنمية المحلية كما يتضح من لفظ "محلية" تهتم بتنمية الوحدات الجغرافية الريفية أو الحضرية الجزئية، مما يسهل حصر احتياجاتها وتحليل مشكلاتها ومن ثم حلها ضمن أولوياتها المحلية.

وقد عرفت التنمية المحلية من طرف معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية على أنها: "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية، لحل مشكلات المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا وثقافيا ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة".

هذا التعريف يعتبر التنمية المحلية على أنها عبارة عن عملية تعبئة أي عمل منظم لإشراك الأفراد المحليين مع السلطات والهيئات المحلية، بهدف تحسين مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... على المستوى المحلي، بما يحقق ويشبع احتياجات الأفراد المحليين.

وهناك العديد من تعريفات التنمية المحلية تسيير وفق هذا الاتجاه كتعريف " أرثردهام " أو "Arthur Dunham" الذي يرى أن التنمية المحلية هي: "العملية التي يتم من خلالها توحيد جهود الأفراد مع الجهود الحكومية، بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، ضمن الإطار العام للدولة بشكل يساهم في تقدم الأمة بشكل عام".

في حين يرى محمد كامل البطريق، بأن التنمية المحلية هي: "تدعيم الجهود الأهلية للمجتمع المحلي بالجهود الحكومية وذلك لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لهذا المجتمع، على أن تكون خطط الإصلاح بهذه المجتمعات المحلية متماشية ومنسجمة مع خطط الإصلاح العام للدولة".

من الملاحظ أن هذين التعريفين يتفقان مع التعريف الأول في كون التنمية المحلية، تعتمد على توحيد الجهود المحلية للأفراد مع الجهود الحكومية، لحل مشكلات مجتمعهم المحلي والسعي لتحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... لكنهما يشيران إلى ضرورة أن تكون هذه الجهود منسقة ومتكاملة في انسجام مع جهود التنمية الوطنية الشاملة.

وهذا ما يؤكد أن الهدف الأساسي من ظهور التنمية المحلية، هو تخفيف الضغط التنموي على الدولة وليس الانفصال التام عنها، فالتنمية المحلية تسعى إلى استثارة القدرات والإمكانات البشرية والمادية للمجتمع المحلي وأفراده، بما يحقق أهداف السياسات التنموية التي تمارسها الحكومة وترسم مسارها.

رابعاً/ الأحزاب السياسية والمشاركة في التنمية المحلية:

لقد كان أول ظهور لمفهوم المشاركة "Participation" على الساحة العالمية، ضمن مفاهيم مصطلح "تنمية المجتمع" أو "التنمية المحلية" في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، من خلال عمل المسؤولين في مجالات التنمية المختلفة، نتيجة الاختلاف بين الواقع المجتمعي الذي تعيشه المجتمعات المتخلفة وبين توقعاتهم الشخصية وتصوراتهم المهنية وهذا ما دفعهم إلى تعليق أهم أسباب فشل المشروعات، التي خططوا لها أو صمموها إلى اعتبار أن اهتمامات السكان وتطلعاتهم بعيدة جداً عن هؤلاء المخططين والمنفذين، حيث خلصوا إلى نتيجة اعتبروا فيها، أن المشاركة هي المتغير الأساسي الذي يتوقف عليه نجاح أو فشل مشروعات التنمية، خاصة في المجتمعات النامية ومنذ ذلك

الوقت أصبحت مشاركة المواطنين أو الأفراد في مشروعات التنمية المحلية، حقيقة يؤمن بها المخططون والممارسون وحتى المسؤولون سواء في البلدان النامية أو حتى في البلدان المتقدمة، خاصة بعد أن زاد تأكدهم من أن المشروعات التي يشارك فيها الأفراد المحليون، تكلفتها أقل من الناحية المادية ومردودها أكثر من الناحية العملية، خاصة في إنجاح الخطط التنموية التي تقام في المجتمع.

يقصد بمفهوم المشاركة في التنمية المحلية: "إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في تصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية".

فمشاركة الأفراد في التنمية المحلية، تعني وفق ما يراه صاحب هذا التعريف إسهامهم بشكل كبير أو قليل في تصميم الخطط التنموية المحلية وتنفيذها بعد ذلك سواء كان ذلك بالاعتماد على أنفسهم أو بمساعدة الحكومة، حيث تعتبر المشاركة بمثابة همزة الوصل التي تربط جهود الأفراد المحليين بمساعي الحكومة المركزية وهذا ما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسات التنموية في المجتمع المحلي.

كما عرفت المشاركة في التنمية المحلية على أنها: "إشراك الناس في مشروعات التنمية المحلية وتختلف درجة هذه المشاركة وشكلها باختلاف الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية من بلد لآخر...".

وبشير هذا التعريف إلى أن هناك عوامل عديدة تتحكم في درجة المشاركة وتحدد شكلها ذلك أن إشراك الأفراد في مشروعات التنمية، لاسيما المحلية منها، تختلف من حيث الدرجة والشكل من مجتمع لآخر، حسب الخصائص والظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والتربوية... السائدة في كل المجتمع وهذا ما يؤكد على ضرورة أخذ كل هذه

الخصائص المحلية بعين الاعتبار، عند تصميم أي خطة تنموية أو عند صياغة أي سياسة تنموية أو عند بناء أي إستراتيجية للمشاركة.

يمكننا أن نفهم أكثر مدلول المشاركة في التنمية المحلية، من خلال الأنشطة التي يمكن للأفراد المحليين أن يؤديها في مشروعات التنمية المحلية، سواء كانت هذه المشروعات ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي... المهم أنها تهدف إلى تنمية المجتمع المحلي وتحسين مستوى معيشة أفرادها ويمكن تحديد أهم هذه الأنشطة كما يلي:-

- تقييم الوضع المحلي.

- تحديد المشكلات.

- وضع الأولويات.

- اتخاذ القرارات.

- تصميم برنامج عمل لحل المشكلات العالقة.

- المشاركة في مسؤولية تنفيذ المشروعات.

- تقييم المشروعات و تعديلها.

وحتى في نطاق كل نشاط من هذه الأنشطة، كثيرا ما تختلف تدخلات ومسؤوليات الأفراد من مجتمع لآخر، فهناك بعض المجتمعات تساهم من خلال القوة العاملة فقط، بينما يساهم بعض الأفراد الآخرين في المجتمعات الأخرى، بالإضافة إلى ذلك في التمويل أيضا...

مما سبق يتضح أن مدلول المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية على أنه يشير إلى مشاركة الأفراد المحليين في مباشرتهم مختلف الأنشطة والمراحل التي تصاحب مشروعات التنمية المحلية في المجتمع، مهما كانت طبيعتها اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية...

وهناك من يعرف المشاركة في التنمية المحلية على أنها: "ذات ثلاثة أبعاد وهي المشاركة في اتخاذ القرار والمشاركة في قيم التنمية ذات الطابع العملي والمشاركة في ممارسة الأعمال التنموية سواء الأعمال التنفيذية أو أعمال المتابعة والتقييم".

والملاحظ من خلال هذا التعريف، أنه يلخص المشاركة في التنمية المحلية في ثلاثة أبعاد أساسية وهي: المشاركة في اتخاذ القرار والمشاركة في اختيار القيم التي يجب أن تقوم عليها التنمية وأخيرا المشاركة في الممارسات التنفيذية وأعمال المتابعة والتقييم وتمثل كل هذه الأبعاد المراحل الأساسية، التي تمر بها عملية تخطيط التنمية المحلية، كما سنوضح ذلك بشكل أكثر في الفصول اللاحقة وهي كما تقول سميرة كامل محمود: وضع الخطة وتنفيذها ومن ثم متابعتها وتقويمها... بالرغم من وجود بعض التداخل بين هذه المراحل الأربعة من الناحية العملية في الميدان.

مهما كان الاختلاف قائما بين المخططين، حول مراحل التنمية المحلية، فإن ما يهم هنا هو ضرورة أن إلزام مشاركة الأفراد المعنيين بهذه التنمية، في كل مرحلة من هذه المراحل، لاسيما إن كانت مشاركة منظمة وفي إطار رسمي، الشيء الذي يضمن فاعليتها من جهة، ويضمن نجاح المشروعات التنموية المخطط لها من جهة أخرى.

ومن خلال كل ما سبق عرضه حول مفهوم "المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية" يمكن استنتاج ما يلي:-

- أن مفهوم المشاركة في التنمية المحلية، يحمل الخصائص والسمات الأساسية العامة لمفهوم المشاركة بشكل عام.

- أن مفهوم المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية، يشمل جميع المراحل التي تمر من خلالها عملية التخطيط للتنمية المحلية، من جرد الإمكانيات وتحديد المشاكل ووضع الأولويات... إلى مرحلة التنفيذ والمتابعة والتقويم بعد ذلك.

- أن مفهوم التنمية المحلية يشمل جميع أنواع المشروعات التنموية المقامة على أرض المجتمع المحلي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... المهم أنها لا تخرج عن نطاق التنمية المحلية وتهدف إلى المصلحة العامة.

- أن مفهوم المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية، جزء من مفهوم المشاركة وإن كان يتداخل في بعض الجوانب مع مفاهيم الأنواع الأخرى من المشاركة كمفهوم المشاركة السياسية والمشاركة الديمقراطية...

وبناء على ما سبق فإن التعريف الإجرائي لمفهوم "المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية" هو أن "المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية" هي: "تلك العمليات التي يساهم من خلالها أفراد المجتمع المحلي أو من ينوب عنهم، مع السلطات الحكومية القائمة في المجتمع، في مختلف المراحل التي تمر بها عملية تخطيط التنمية المحلية من وضع الخطة وتنفيذها ومن ثم متابعتها وتقويمها... وبمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية..."

خامسا/ دور الأحزاب السياسية في التنمية المحلية:

إن الأحزاب السياسية كما لها أدوار عامة تقوم بها على المستوى الوطني فإن لها أدوار مهمة على المستوى المحلي تجعل منها فاعلا أساسيا في التنمية المحلية ليكون لها دور مهم إلى جانب فواعل أخرى لإرساء ديمقراطية تشاركية تعزز من التنمية وتقويتها.

وتقوم الأحزاب السياسية بدور مهم تساهم بذلك في التنمية المحلية من خلال المجالس التمثيلية التي تعبر قناة مشاركة المواطن في الشأن المحلي والتنمية المحلية ومن أهم الأدوار هي :

1-تنظيم المنتخبين: دور الأحزاب لا ينتهي بتقديم المرشحين إلى الناخبين

ومناصرتهم حتى الفوز بتمثيل داخل الأجهزة المحلية، ولكن يمتد أيضا إلى كفالة

تنظيمهم داخل نفس هذه الأجهزة سواء كان في الأغلبية أو في المعارضة أو في وضع مستقل، حال قبولهم الإنضمام إلى مجموعات حزبية لتسهيل عملهم من أجل تشكيل جماعات منظمة و متجانسة لها قوة تأثيرها في توجيه سير القرارات الإدارية المحلية، والتحكم في مجريات تسيير الشؤون المحلية، بما يتوافق وبرامجها من واقع حيازتها للسلطة الفعلية أو من واقع مراقبتها الفعالة في حال كونها في وضع الأقلية التي يمنعها من حيازة هذه السلطة.

2-الاتصال ونقل المعلومات: هذه الوظيفة التي تشغلها الأحزاب تتزايد أهميتها مع

اتساع حجم الجماعة المحلية التي تعمل في إطارها، و التي ينعكس حتما على المسافة الراسية بين الفرد و السلطة التمثيلية المحلية التي تحتاج لشغلها عنصرا وسيطا يتولى مهمة الربط و الإتصال و نقل المعلومات بطريقة منتظمة ودائمة بين الأطراف المعنية بمقدار ما يحتاج الفرد الى الأحزاب لتتغل مهمة الربط الأفقي بينه و بين أقرانه، هو أيضا يحتاج إليها لتتغل مهمة الربط الرأسي بينه و بين السلطة المحلية حيث تنقل إليه إحتياجاته و مطالبه و ردود فعله تجاه المواقف المتخذة.

3-وظيفة الرقابة وتوجيه الأجهزة المحلية: من واقع المسؤولية التي يتحملها الحزب

إزاء ناخبيه وثقتهم به وفي مرشحيه ومنحورهم التأييد الذي أهلهم للفوز بالسلطة المحلية، فانه يجد نفسه ملزما بمراقبة منتخبيه من اجل الوفاء بالتزاماتهم المسجلة في برامجهم الانتخابية تحت شعاره وانتمائيه، ونجاح رقابته في ضبط تصرفات منتخبيه لا يحمي فقط المنتخبين من الضغط الذي يوجه إليهم من أصحاب المصالح الجزئية في المنطقة ولكن أيضا يحمي سمعته ويصون صورته أمام الناخبين و الحزب لا يفوته على الدوام أن يراقب سير المناقشات وغالبية القرارات وأثارها الحالية والمستقبلية، ويسعى دائما لإحاطتهم بالمعلومات الحديثة ويكفل الحزب إنجاز سلطته الرقابية بجزاءات رادعة يخشى المنتخبون الوقوع تحت طائلتها، مما

يجعلهم أكثر حرصا في إنضباط سلوكهم وأكثر سعيا لأداء مهامهم بكفاءة ومقدرة، ووضع الأحزاب المعارضة الممثلة في داخل الأجهزة المحلية دون أن تحوز السلطة يكون أفضل في إنجاز هذا الدور من تلك الأحزاب الباقية خارج أبواب هذه الأخيرة وهؤلاء لا يستطيعون عمل شيء ايجابي كبير انطلاقا من واقع أنهم لا يحوزون الأغلبية ولكن في مقدورهم الحيلولة دون وقوع الكثير من الضرر في داخل اللجان المحلية وفي حال قبول التنظيم السائد وجود ممثلين من كافة الأحزاب في داخلها بحسب التمثيل النسبي فان هؤلاء الممثلون رغم كونهم أقلية يمكن أن يكون عامل فعال في مراقبة قرارات اللجان وتوجيه أعمالها على أساس قوة المنطق الإقناعي وليس منطق القوة العددية.

4- عامل مساعد لحل المشاكل المحلية: في كثير من الأحيان تلعب الأحزاب دورا

فعالا في حل مشاكل الجماعات المحلية من خلال إتصالاتها الرسمية او الشخصية بالمسؤولين الذين في إمكانهم إيجاد حل لهذه المشاكل ،هذا الدور يساهم في نجاح المسؤولين المحليين في تسيير الشؤون المحلية ويعضد مواقفهم إزاء مواطنيهم، ودور الحزب يكون أكثر فعالية حال ان يكون قوة لها وزنها و يجد له ممثلين في مختلف المناصب الحساسة و الهامة في السلطة المحلية.

5- عامل داعم لمهمة المسؤول المحلي: وتكون أكثر يسرا في حال اللجوء إلى ممثلي

حزبه لحل مشاكله ولكن ذلك لا يمنع لجوءه إلى ممثل محلي في نفس المنطقة ينتمي إلى حزب آخر ويكون أكثر قدرة في تدخله على حل المشاكل العامة للمنطقة يجمع جهودهما التضامن الجغرافي ووحدة الغاية المشتركة لإنجاز مصلحة عامة محلية.

الخاتمة:

يكتسي موضوع الادارة المحلية بشكل عام، أهمية كبيرة في الأوساط العلمية والسياسية والإعلامية، حيث شكل ولا يزال يشكل مادة أساسية للنقاش والجدل والتنظير بين العلماء والباحثين المنتمين إلى مختلف التيارات الفكرية، باعتبار أن التنمية المحلية تبقى المطلب الأساسي والغاية الكبرى لكل الشعوب والحكومات في العالم، لاسيما في البلدان التي تعاني من الفقر والحرمان.

ويعد مستواها المحلي من أكثر مستوياتها أهمية، لقربه المباشر من مصالح الأفراد المحليين، الذين غالبا ما توجه الجهودات التنموية لحل مشكلاتهم وتحسين مستوى معيشتهم، ومن هنا كان من الضروري جدا، إيجاد صيغة مناسبة لإشراكهم في العملية التنموية، حيث أصبح يشكل موضوع مشاركة الاحزاب السياسية في التنمية المحلية واحدا من أهم الموضوعات المعاصرة وواحدا من أبرز الاتجاهات الفكرية الجديدة في دراسة التنمية.

• حول الموضوع يمكنك الاطلاع على المرجع التالية:

1- مكلل بوزيان، "الاتجاهات القانونية الجديدة للإدارة المحلية في ظل نظام التعددية السياسية"، مجلة إدارة، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، المجلد 9، العدد، 2، 1999.

2- جيمس أندرسون، عامر الكبيسي مترجما، صنع السياسات العامة (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1998).

3- حسن ابشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000)، ص. 09.

4- عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي والتنمية المحلية (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2001)، ص.42.

5- محمد عبد الفتاح محمد، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002).

6- زهير عبد الكريم الكابد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية (مصر: داينامك للطباعة، 2002).

7- حسن أبشر الطيب، "تحليل السياسات العامة"، مجلة الإداري، معهد الادارة العامة، مسقط، العدد56، 1994.